



مداخلة حول البند 13.5

المنتجات الطبية المتدنية النوعية، المغشوشة

سيدي الرئيس/الرئيسة

أستهل كلمتي هذه بالتعبير عن بالغ شكري وتقديري للأمانة العامة على هذه المبادرة القيمة المتعلقة بخطة العمل ومشروع الرصد والتصد بشأن المنتجات الطبية المتدنية الجودة والمغشوشة (S/F)، والتي ستؤدي إلى إنشاء شبكة عالمية لتبادل المعلومات والتشاور، وتعزيز آليات التبليغ والإنذار المبكر حول هذه المنتجات.

وفي هذا الإطار، نؤكد على الأهمية القصوى لبناء منظومة وطنية متكاملة لمجابهة المنتجات الطبية المتدنية الجودة والمغشوشة، من خلال إرساء إطار تشريعي صارم يتضمن آليات قانونية واضحة، وتحديد العقوبات المستوجبة ضد المتورطين في مثل هذه المخالفات، لما تشكله من تهديد مباشر على الصحة العامة.

في تونس، وضعت وزارة الصحة منظومة قانونية صارمة تنظم تصنيع وتسجيل الأدوية، واستيرادها وتوزيعها، بهدف حماية الصحة العامة، وضمان الوصول إلى منتجات طبية آمنة، وفعالة، وذات جودة عالية، وبأسعار مناسبة. وتأتي هذه الجهود في سياق الحد من الحوادث المرتبطة بوجود منتجات طبية مغشوشة أو متدنية الجودة (S/F).

ويتميز النظام الدوائي في تونس باحتكار الصيدلية المركزية لعمليات استيراد الأدوية، ما يسمح بضبط محكم لسلسلة التوريد ومراقبة جودة المنتجات المستوردة. كما تضطلع الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة التي أنشأت مؤخرا بدور محوري في رصد ومعالجة عيوب الجودة في الأدوية، مما يعزز من القدرة على اكتشاف وتفادي المنتجات الطبي (S/F) مغشوشة أو متدنية الجودة.



ويُسجّل تعاون وثيق ومنتظم على المستوى الوطني بين مختلف الإدارات والوزارات المعنية، وهي وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وإدارة الجمارك، من خلال لجنة فنية لمكافحة الأدوية المغشوشة، أنشئت بموجب قرار وزاري سنة 2013. وتسهم هذه اللجنة في التصدي للمخاطر الصحية الناجمة عن المنتجات الطبية المتدنية الجودة والمغشوشة.

وقد انضمت تونس إلى البوابة الإلكترونية التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية للإبلاغ عن الحوادث الجديدة المتعلقة بالمنتجات (S/F)، والاستفادة من قاعدة البيانات الخاصة بها، وبهذه المناسبة، نُعرب عن شكرنا لمنظمة الصحة العالمية على هذا النظام الهام الذي يُسهم في تبادل الخبرات على المستوى الدولي في مجال مكافحة التزوير في المنتجات الطبية.

وفي شهر فيفري 2024، وقّعت تونس على اتفاقية MEDICRIME، وهي اتفاقية دولية أعدها مجلس أوروبا وتُعد أول أداة قانونية دولية تُجرّم التزوير في المجال الطبي ضمن القانون الجنائي، وهي حاليًا في طور المصادقة من قبل وزارة الشؤون الخارجية.

كما أنشأت وزارة التجارة مجلسًا وطنيًا لمكافحة التزييف، يضم ممثلين عن مختلف الوزارات، من بينها وزارة الصحة، وذلك لتنفيذ خطة عمل وطنية لمجابهة هذه الظاهرة.

وفي سياق آخر، تعمل تونس على إعداد برنامج وطني للرقابة ما بعد التسويق قائم على مقارنة تقييم المخاطر، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، التي نُعَوّل على دعمها في وضع خطة لأخذ العينات بغرض التحليل. كما نطمح إلى تطوير أداة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتصميم برنامج سنوي لأخذ العينات، يأخذ بعين الاعتبار مختلف معايير تقييم الخطر.



وفي الختام، لا يفوتني أن أتوجّه بالشكر إلى منظمة الصحة العالمية على دعوتها لنا للمشاركة في ورشة العمل التي عُقدت في سلطنة عُمان خلال ديسمبر 2024، حول المنتجات الطبية المتدنية الجودة والمغشوشة، والتي جمعت خبراء بارزين لتبادل المعارف والخبرات في هذا المجال الحيوي.

وشكراً.